

مجلس الأمن

Distr.: General
23 November 2015
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٣ تشرين الأول/نوفمبر ٢٠١٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

عملا بالفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ٢٢٤١ (٢٠١٥)، أجرت الأمانة العامة تقييما للتخطيط الأمني في جوبا خلال الفترة الانتقالية، وللدور الملائم الذي ينبغي أن تؤديه الأمم المتحدة في حماية الهياكل الأساسية الرئيسية من أجل كفالة حرية التنقل في العاصمة. وقد أُجري التقييم بالتشاور مع حكومة جنوب السودان. وتم التشاور أيضا مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.

الترتيبات الأمنية المقررة للمرحلة الانتقالية

اتفق الطرفان على ترتيبات لوقف إطلاق النار الدائم والأمن الانتقالي خلال سلسلتين من المفاوضات المعقودة في أديس أبابا في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر. والترتيبات مصممة لمعالجة الاحتياجات الأمنية لقادة الحركة الشعبية لتحرير السودان في المعارضة والمحتجزين السابقين عند عودتهم إلى جوبا، وللتقليل إلى أدنى حد ممكن من مخاطر الحوادث الأمنية في العاصمة. واتفق الطرفان، في اجتماع متابعة عُقد يوم ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، على تشكيل القوات التي ستبقى في جوبا خلال الفترة الانتقالية.

ووفقا لترتيبات وقف إطلاق النار الدائم والأمن الانتقالي، ستنسحب قوات الحكومة (الجيش الشعبي لتحرير السودان) إلى مناطق تقع على بُعد ٢٥ كيلومترا خارج جوبا، تاركة فقط العدد الكافي من الجنود لحراسة الهياكل الأساسية الحكومية الرئيسية. وينص اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان أيضا على انسحاب القوات الأجنبية من جنوب السودان، باستثناء ولاية غرب الاستوائية، في غضون ٤٥ يوما من توقيع الاتفاق، مما يعني ضرورة سحب القوات الأوغندية الموجودة في جوبا منذ أوائل عام ٢٠١٤.





واتفق الطرفان على أن يبقى في العاصمة ٨٣٠ ٤ من الأفراد المسلحين (٤٢٠ ٣ فردا تابعين للحكومة و ٤١٠ ١ أفراد تابعين للمعارضة). ويشمل ذلك ٠٠٠ ١ فرد من الحرس الرئاسي المسؤولين عن حماية الرئيس ونوابه وغيرهم من كبار المسؤولين؛ وكتيبة إدارية ولوجستية قوامها ٧٥٠ فردا للعنصر الإداري و ٨٤٠ فردا للعنصر اللوجستي؛ و ٣٢٠ ١ من الحرس التابعين للقيادة الموحدة المشتركة التي يشكلها الطرفان؛ و ٥٠٠ من أفراد الشرطة العسكرية؛ و ١٧٠ من ضباط الأمن الوطني المسلحين يُسمح لهم بحمل الأسلحة الخفيفة فقط.

ويتعين على بقية الأفراد، الذين لم يُحدد عددهم، تسليم أسلحتهم إلى مستودعات الأسلحة. أما موظفو خدمات حفظ الأحياء البرية والإطفاء وموظفو السجون، الذين لم يحدد عددهم أيضا، فيُسمح لهم بالبقاء في جوبا، ولكن أسلحتهم ستُحفظ أيضا في المستودعات لاستخدامها فقط في المهام الرسمية.

وعملا بالاتفاق المبرم في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، تتخذ القيادة الموحدة المشتركة القرارات المتعلقة بوضع الحرس والشرطة العسكرية ومواقع معسكراتهما ونمط انتشارهما. وتتولى قوة شرطة متكاملة مشتركة قوامها الكلي ٠٠٠ ٣ فرد، تتألف من ٥٠٠ ١ فرد من كل جانب، المسؤولية عن أمن الجمهور والمنشآت المدنية في جوبا، وتعمل تحت إشراف الهيكل اللامركزي لجهاز الشرطة الوطنية. وتقوم آلية لرصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية بالتحقق من أعداد القوات المذكورة أعلاه وانتشارها في جوبا وحالة تسليحها.

وحتى وقت إعداد هذه الوثيقة، لم تكن القيادة الموحدة المشتركة ووحدات الشرطة المتكاملة المشتركة وآلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية قد شُكلت في جوبا، ولم يتم الاتفاق على أية خطط عملياتية إضافية بشأن السبل المحددة لانتشار القوات وتنظيمها وتوزيع المهام بينها. واستنادا إلى البيانات العامة التي أدلى بها الوزراء الرئيسيون، ستنقل الحكومة قواتها المتبقية إلى المناطق المتاخمة للطرق الرئيسية السبعة المؤدية إلى جوبا. وستتولى وحدات الشرطة المتكاملة المشتركة على الأرجح المسؤولية عن كفالة حرية الحركة في العاصمة، بيد أن الترتيبات الأمنية لا تزال غير محددة فيما يتعلق بالهياكل الأساسية المدنية. وقد وجه الطرفان أيضا نداء مشتركا إلى أعضاء الهيئة الحكومية الدولية الموسعة المعنية بالتنمية وغيرهم من الشركاء الإقليميين والدوليين لتلبية الاحتياجات العاجلة المالية والمتعلقة بالموارد لتنفيذ الاتفاق.

البيئة الأمنية المرجح أن تسود خلال الفترة الانتقالية

تخضع الترتيبات الأمنية الحالية في جوبا لسيطرة الحكومة، من خلال نشر القوات العسكرية وقوات الشرطة. غير أنه نظرا لانتشار أغلبية هذه القوات خارج جوبا، فستستمر الحكومة في السيطرة على مداخل العاصمة، ولذلك ليس من المتوقع ظهور أية تهديدات خارجية للمدينة خلال الفترة الانتقالية.

وقد انسحب الجيش الأوغندي الآن من جوبا وفقا لاتفاق السلام. وقد سمح الدعم المقدم من القوات الأوغندية إلى الحكومة أثناء النزاع بتعزيز الشعور بالأمان في العاصمة. و لم يترك انسحابها أثرا ملحوظا حتى الآن، وقد تولت قوات الحكومة المهام الأمنية التي كان الجيش الأوغندي يؤديها في جوبا، بما في ذلك الاحتفاظ بحضور رادع في بعض المواقع الأساسية. وسيتعين على القيادة الموحدة المشتركة وقوة الشرطة المتكاملة مشتركة معالجة هذه المسألة. ولا يُعتقد بأن الحركة الشعبية لتحرير السودان في المعارضة احتفظت بوحدات عسكرية منتظمة في جوبا.

بيد أن عدة آلاف من أفراد الشرطة والجنود النوير فروا من القتال وطلبوا المأمن والملجأ في مواقع حماية المدنيين التابعة لبعثة الأمم المتحدة. ولا يزال بعضهم موجودا في تلك المواقع حاليا، ولكنهم غير مسلحين ويرتدون ملابس مدنية.

ومن المتوقع أن ينضم بعض أفراد الأمن التابعين للمعارضة الموجودين في موقع حماية المدنيين الخاص بالبعثة في جوبا إلى وحدة المعارضة المأذون بها في العاصمة، ولكن لا يزال يتعين على الطرفين الاتفاق بشأن تلك التفاصيل.

و لم يتناول الاتفاق حضور محاربين سابقين آخرين من أبناء جنوب السودان، بمن فيهم عدد غير معروف من أفراد المليشيات المرتبطة بالقوات المسلحة السودانية ممن تخلفوا بعد انتهاء الحرب الأهلية وحصول جنوب السودان على استقلاله، ويُحتمل أن يكونوا حاملين لسلاحهم.

وقد كان التصاعد الكبير في الجريمة مؤخرا سببا من الأسباب الرئيسية لانعدام الأمن في جوبا. والدليل على ذلك تزايد حوادث السطو المترلي التي تمس مجمعات المنظمات غير الحكومية الدولية، والحوادث الإجرامية في الشوارع. وتُرتكب عمليات السطو المسلح في وضح النهار وخلال ساعات الليل على حد سواء. وفي حين بدت حوادث السطو على المجمعات في السابق وكأنها من تخطيط وتنفيذ العصابات الإجرامية المنظمة، فقد ظهر الآن نمط من تزايد الحوادث العشوائية والانتهازية. وحدثت أيضا زيادة

في عدد الحوادث التي استُخدمت فيها القوة. ويرتدي الجناة أحيانا الزي الرسمي لقوات الأمن. وكذلك يُبرزون بطاقات هوية خاصة بالوكالات الأمنية للتمكن من دخول المجمعات. وتزايدت الجرائم في الشوارع خارج المطاعم والفنادق التي يرتادها الأجانب، الذين كثيرا ما يحملون العملات الأجنبية. وفي حين يتم توثيق الجرائم التي تستهدف المجمعات الدولية توثيقا جيدا، فإن من الأصعب قياس الجريمة في الأحياء التي يسكنها أبناء جنوب السودان.

ويعزى التزايد في الجريمة، بصورة جزئية على الأقل، إلى التدهور السريع في الاقتصاد. وقد أسهم التباطؤ الاقتصادي والتضخم الجامح في تدني مستويات الدخل وارتفاع تكلفة المعيشة وتفاقم معدلات البطالة. وتوحي التوقعات الاقتصادية للفترة الانتقالية بعدم حدوث أي تحسن في هذا الصدد. ولذلك فمن المرجح أن تظل الجريمة أحد الأسباب المتكررة لانعدام الأمن، وهي مسألة من الضروري أن تتصدى لها وحدات الشرطة المتكاملة المشتركة.

وتنتج الحوادث الأمنية في جوبا أيضا عن التوترات القبلية، ولا سيما بين ضحايا النزاع وغيرهم من الأشخاص المشردين داخليا المجتمعين في مواقع الحماية التابعة للبعثة إضافة إلى المجتمعات المحلية الأخرى التي تُعتبر داعمة للحكومة أو متعاطفة معها. وحاليا يقيم نحو ٢٨ ٠٠٠ من المشردين داخليا في موقعين داخل دار الأمم المتحدة في جوبا وفي جواره.

والتوترات في الموقعين وفي محيطهما بارزة. ويخاف المشردون داخليا من الأحياء المحيطة التي يعيش في العديد منها أفراد قوات الأمن وأسرهم. وفي الوقت نفسه، يعيش سكان تلك الأحياء في خوف مما يرونه رغبة في الانتقام من جانب المشردين. ويعاني الجانبان من أنشطة العصابات الإجرامية التي يضم العديد منها في صفوفه مقاتلين سابقين بحوزتهم أسلحة بدائية وأسلحة صغيرة. وتجري البعثة عمليات تفتيش متكررة وشاملة للكشف عن أي أسلحة، غير أن اتساع المواقع وحدودها السهلة الاختراق نسبيا تجعل الكشف عن الأسلحة المخبأة داخلها أو في جوارها عملية تزداد صعوبة. ويتضح مما شهدته المواقع من حوادث عنف عديدة بين العصابات أن السيطرة على المواقع وإدارتها قد تكون صعبة للغاية.

وبالإضافة إلى وحدات الشرطة المتكاملة المشتركة، سيكون لثلاث مؤسسات انتقالية دور بالغ الأهمية في الحفاظ على الأمن في جوبا خلال المرحلة الانتقالية، وهي: مركز العمليات المشتركة، وآلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية، واللجنة المشتركة للرصد والتقييم . والمركز مصمم ليكون المركز العصبي المصمم لتنسيق تحركات القوات الأمنية المأذون بها، بما في ذلك مرافقة كبار الشخصيات، ورصد التطورات في العاصمة على مدار الساعة، وإيفاد وحدات الشرطة المتكاملة المشتركة للاستجابة

للحوادث. وينبغي أن يستفيد من الإبلاغ المستمر الذي يوفره الموكلون بالرصد والمراقبة التابعون للآلية الذين سيتم نشرهم في المواقع الرئيسية والذين يقومون بدوريات في جميع أنحاء المدينة. وسوف يكون المراقبون مسؤولين عن التحقق من امتثال الطرفين للترتيبات الأمنية وسيقدمون تقارير منتظمة عن حالة مستودعات الأسلحة ومواقع الوحدات العسكرية ومعداتها. وفي حال وقوع أي حوادث، وبالإضافة إلى نشر وحدات الشرطة، سيتمكن قادة الآلية من طلب الدعم السياسي من أعضاء اللجنة لاحتواء أعمال العنف وإعادة إرساء القانون والنظام.

وسيتوقف نجاح وحدات الشرطة المتكاملة المشتركة إلى حد كبير على ما تتلقاه من تدريب أولي، وقدرتها على القيادة والتحكم، ومستوى الموارد المخصصة لها، ومدى الحيز التنفيذي الذي تمنحه لها قوات الأمن الأخرى الموجودة في جوبا. وسوف تحتاج إلى دعم دولي كبير. وقد طلب الطرفان بالفعل مساعدة البعثة في مجال إنشاء الوحدات وتفعيلها، كما فعلا بالنسبة لمركز العمليات المشتركة وآلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية واللجنة المشتركة للرصد والتقييم. وقد أصدرتُ توصيات بهذا الشأن في تقريري الخاص عن استعراض ولاية البعثة (S/2015/899) بما في ذلك نشر عدد يصل إلى ١٠٠ من المدربين الإضافيين لتمكين البعثة من أداء مهام الدعم هذه التي ستشمل التوجيه وتخطيط المساعدة وتنسيق القيادة من خلال الاشتراك في موقع واحد. وستتم الاستعانة بالبعثة لتوفير بعض الدعم التشغيلي للوحدات. وستكون هناك حاجة للحصول على المساعدة من شركاء آخرين فيما يتعلق بتوفير المعدات والاتصالات واللوجستيات والدعم الإداري.

وتقوم البعثة، وفقا لولايتها في مجال حماية المدنيين، بتسيير دوريات عسكرية ودوريات شرطة مشتركة في جوبا، للإبقاء على حضور رادع ومعزز لبناء الثقة خلال النهار. ويجري وضع خطط من أجل تسيير دوريات ليلية أيضا، وذلك للتخفيف من مخاطر وقوع الحوادث وردع الجرائم. وينبغي أن تواصل البعثة خفارة وحماية مواقع الحماية وموظفي الأمم المتحدة وأصولها تمشيا مع اتفاق مركز القوات وولايته الحالية.

والبعثة مستعدة أيضا للتعامل مع سيناريوهات الأزمات المحتملة. وهي تحدّث بانتظام خططها للطوارئ وتستعد لانتشال وإنقاذ المدنيين المحتاجين إليها، في حدود قدراتها. وستساعد البعثة، إذا دعت الحاجة، في تركيز الموظفين الدوليين في المواقع الرئيسية، وحمايتهم قبل أي عملية إجلاء محتملة، وكفالة إمكانية الوصول إلى الطرق حسب الاقتضاء.

التشاور مع الحكومة

تلبية لطلب مجلس الأمن، أرسلت الأمانة العامة فريقا إلى جوبا في الفترة من ٤ إلى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر للتشاور مع الحكومة بشأن المسائل المذكورة أعلاه. وأعرب وزير الدفاع وشؤون قدماء المحاربين ووزير الداخلية عن التزامهما الكامل بتنفيذ اتفاق السلام.

وأكدا على عدم وجود أي خطر أو نية بحصول عنف سياسي من جانبهما ضد قيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان في المعارضة أو المحتجزين السابقين أو المشردين داخليا. وقالا إنهما سينفذان اتفاق السلام بحسن نية رغم أنه لا يعجبهما. وأفادا أيضا بأن قادة المعارضة يمكنهم أن يأتوا بمرافقة حراسهم الشخصيين أو بدونهم بل ويمكنهم حتى أن يطلبوا إلى طرف ثالث توفير الحماية لهم إذا كان هذا يشعرهم بمزيد من الراحة.

وقالا إن قوات الحماية، ولئن لم يكن وجودها ضروريا، ستكون موضع ترحيب. ففي رأيهما، إن وجه انعدام الأمن الوحيد الذي يمكن أن يؤثر على جوبا خلال الفترة الانتقالية هو الجريمة، وهي نتيجة للفقر وتخلف النمو الاقتصادي والتركة التي خلّفتها الحرب الأهلية. ووجّها نداء إلى الأمم المتحدة لدعم إنشاء وحدات الشرطة المتكاملة المشتركة ومعالجة الأسباب الجذرية للفقر عن طريق تطوير الهياكل الأساسية. وشددا على أن الدور الوحيد الذي ينبغي للبعثة أن تضطلع به لتأمين جوبا هو دعم الوحدات وحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية.

الاستنتاجات

نظرا إلى أن المؤسسات المنصوص عليها في وقف إطلاق النار الدائم والترتيبات الأمنية الانتقالية لم تُنشأ بعد، فإنه من الصعب للغاية تقدير مواطن الضعف والقوة في خططها، أو معالجة التهديدات الأمنية المذكورة أعلاه، أو تحديد الدور المناسب الذي يمكن أن تضطلع به الأمم المتحدة في تأمين للهياكل الأساسية الرئيسية من أجل حماية حرية التنقل في العاصمة.

ومما لا شك فيه أن هناك خطر من وقوع أعمال عنف في العاصمة خلال المرحلة الانتقالية. غير أن اتفاق السلام يتضمن طائفة من الآليات المصممة للتخفيف من حدة هذا الخطر. وسيكون من الضروري أن تحصل على الدعم والتدريب والمعدات المناسبة وأن تحظى بالتعاون الكامل من جانب الطرفين. فأمن جوبا، خلال الفترة الانتقالية، سيتوقف في نهاية المطاف على التزام الطرفين بتنفيذ الاتفاق وقدرتهما على حل المنازعات بالوسائل السلمية، والأهم من ذلك، استعدادهما لطي صفحة النزاع.

وفي حالة حدوث أزمة حادة، ستبذل البعثة قصارى جهدها، في حدود قدراتها، من أجل دعم الجهود الرامية إلى الاستجابة وحماية المدنيين وموظفي الأمم المتحدة الوطنيين والدوليين وغيرهم من الموظفين الدوليين الذين يواجهون خطر عنف مادي وشيك. غير أنها لن تكون في وضع يمكنها من التصدي لهذه الأزمة بمفردها وسوف تحتاج إلى الدعم الكامل من جانب الشركاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بآليتها الموسّعة.

والبعثة مكلفة بالفعل بدعم آليات التخفيف المقترحة في اتفاق السلام. وإذا حصلت على الموارد الإضافية التي طلبتُها في تقريري الخاص، ستكون في وضع يمكنها من المساهمة إلى حد كبير في تفعيل تلك الآليات. وسيكون الدعم المقدم من الشركاء الآخرين ضروريا لكفالة أن تؤدي الآليات مهامها المتفق عليها بكفاءة ومهنية. وقد تم التشاور بشأن هذا التقييم مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة وهي تتفق مع الاستنتاجات الواردة فيه.

(توقيع) بان كي - مون